

الاقتصاد الأخضر كبديل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة عرض حالة مصر والجزائر
 Green economy as a strategic alternative to achieve sustainable development
 Presentation of the case of Egypt and Algeria

آيت قاسي عزو رضوان¹، مسيليتي نبيلة²، د. بن زيدان الحاج³
¹ طالب دكتوراه، جامعة مستغانم، redouane7282@yahoo.fr
² طالبة دكتوراه، جامعة مستغانم، dadimesnab@hotmail.fr
³ أستاذ محاضر أ، جامعة مستغانم، ben_zidane@live.fr

تاريخ النشر: 2020/06/25

تاريخ القبول: 2020/05/20

تاريخ الاستلام: 2020/03/25

ملخص: ينظر إلى الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للخروج من الوضعية غير المستقرة في نموذج نمو غير المتوازن، و السعي للوصول لتحقيق التنمية المستدامة سيكون باتخاذ الاقتصاد الأخضر كفرصة بالنسبة للجزائر للتخلص من التبعية للريع البترولي و خاصة في الفترة الأخيرة 2014-2017، أين عرفت الجزائر أزمة حقيقية أدت لتوقف كل البرامج الاستثمارية في مجال التنمية و البيئة، و لكن الأمر المحفز هو امتلاكها لطابع بيئي غني و إطار تشريعي و اقتصادي قادر على تحقيق النتائج المرغوبة إذا توفرت الإرادة السياسية في البلاد.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، فقر، بيئة، الانتاج المستدام، مخطط التوجيهي للهيئة الاقليمية.

تصنيف JEL: Q01, Q56

Abstract: The green economy is seen as a strategic option to emerge from the unstable situation in the unbalanced growth model. The pursuit of sustainable development will be by taking the green economy as an opportunity for Algeria to get rid of dependence on oil revenues, especially in the recent period 2014-2017. Where Algeria has known a real crisis led to the cessation of all investment programs in the field of development and the environment, but the catalyst is to have a rich environmental character and legislative framework and economic ability to achieve the desired results if the political will in the country.

Keywords: Green economy, sustainable development, poverty, environment, sustainable production, guideline for regionalization.

Jel Classification Codes: Q01, Q56

1. مقدمة:

بالرغم من مرور ثلاثة وعشرون سنة على انعقاد قمة الأرض الأولى في ريو دي جانيرو 1992، وثلاث سنوات عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، والتي أطلق عليه تسمية "يرو" 20 + حيث تتمثل الأهداف الثلاثة لمؤتمر في ضمان الالتزام سياسي جديد تجاه التنمية المستدامة، وتقييم نقائص التقدم والتقييم في تحقيق الالتزامات المتفق عليها ومواجهة التحديات الصاعدة، وقد اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول المحورين التاليين لمؤتمرهما: "الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" و"الإطار المؤسسي لتنمية المستدامة" وما يهم هو الاقتصاد الأخضر. وبالأخص في الجزائر التي عانت في الآونة الأخيرة من أزمة انهيار أسعار البترول أدخلتها في دوامة لإيجاد التمويل اللازم لتحقيق تنميتها المستدامة، مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

هل يمكن الاعتماد على الاقتصاد الأخضر كبديل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

2. ماهية الاقتصاد الأخضر

إن مصطلح ومفهوم الاقتصاد الأخضر لا يحل ويعوض مصطلح ومفهوم التنمية المستدامة، بل يزيد من القناعة بأن تحقيق التنمية المستدامة لن يتحقق إلا باعتماد وتطبيق فكرة الاقتصاد الأخضر في ظل الدمار الذي لحق بالبيئة نتيجة عقود التنمية السابقة المبينة على إهمال البيئة. -الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تعزيزات ربط بين الاقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة، والسعي للحد من أثار الفقر بتوفير فرص العمل اللائق وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة واستخدام مصادر الطاقة البديلة.

لا يوجد حاليا تعريف موحد ومتفق عليه دوليا لمصطلح الاقتصاد الأخضر غير أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة استحدث تعريفا عمليا له، بأنه اقتصاد يساهم في تحسين الرفاهة والإنصاف للإنسان، مع العناية في الوقت نفسه بالحد وعلى نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح التكنولوجية.

- ولقد عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان وتحقيق الإنصاف الاجتماعي، ويسهم في الحد من المخاطر والأضرار التي تهدد النظم البيئية والموارد الأيكولوجية. (المتحدة، 2011، ص 01)

- والتعريف البسيط للاقتصاد الأخضر (خنفر، 2014 ، ص 03) هو اعتباره الاقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة، كما أن النمو في الدخل والتوظيف يأتي عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة، التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث وتدعم كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال إصلاح السياسات والتشريعات المنظمة لذلك.

ويعرف الاقتصاد الأخضر أيضا بأن اقتصاد منخفض الكربون، أي يبعث القليل من الغازات تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، بغية الحد من تحدي التغيرات المناخية، والحفاظ على الموارد الطبيعية كموا الأولية والطاقة والمياه والتنوع البيولوجي. ومما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان وتقليص الفوارق الاجتماعية على المدى الطويل، وكذلك التخفيف من احتمالات تعرض أجيال المستقبل لمخاطر تدهور النظم البيئية ونصوب الموارد الأيكولوجية، أي وبعبارة أخرى اقتصادي ولد النمو والوظائف من خلال مشاريع

ويختلف الاقتصاد الأخضر عن النموذج الاقتصادي السائد حسبما يمارس السياسي ون ويتم تدريسية في الجامعات في ثلاث نواح رئيسية، وهي كالآتي:

- كما أثبتت العديد من الدراسات والتقارير الفوائد التي يمكن أن يجلبها تبني الاقتصاد الأخضر، آخرها تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي أصدر 2011، حيث ركز على حتمية الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الاقتصاد، ويمكن تلخيص أهمها في ما يلي :

- مواجهة التحديات البيئية: حيث تركز آليات التحول إلى اقتصاد اخضر بشكل خاص على خفض انبعاث الكربون الناتجة عن إنتاج واستهلاك الطاقة، حيث يشكل رفع كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة ركيزة أساسية لمسار التحول إلى اقتصاد اخضر.

- تحفيز النمو الاقتصادي : يهدف الاقتصاد الأخضر إلى بناء نموذج جديد للتنمية الاقتصادية، يركز بالأساس على استثمارات خضراء كبيرة في قطاعات مثل كفاءة الطاقة المتجددة والبنى التحتية الخضراء، وإدارة النفايات وغيرها.

-القضاء على الفقر وخلق فرص العمل: الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يوفر فرص عمالة أكثر، ويحقق دخل أكبر، كما يساعد الاقتصاد الأخضر على تخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها.

تحديات الاقتصاد الأخضر :حيث هناك عدة تحديات منها: (2010-2013)

التحدي الأول: تحقيق استهلاك وإنتاج مستديمين، بفضل مستهلكين ومنتجين يعملون على احترام الجوانب البيئية والاجتماعية للمنتجات والخدمات طيلة دورة حياتهم.

التحدي الثاني:مجتمع المعرفة عبر نشر معلومات على نطاق واسع والتدريب والتربية طيلة الحياة والحصول على الثقافة، وعبر دعم مزيد من البحث ما يكون شرطاً للتنافسية.

التحدي الثالث:الحكم ويساعد على تطوير مجتمعنا من خلال إشراك الجهات الفاعلة المعنية) كالدولة والهيئات المحلية والشركات والمنظمات غير الحكومية والنقابات) ...الخ.

التحدي الرابع: التغير المناخي و الطاقة يتطلب أكثر دقة و تحفظ بالمنتجات التي نستهلكها و تطوير الطاقات المتجددة و التكيف مع الأقاليم.

التحدي الخامس:النقل والحركة التنقل المستديمة، تتحقق من خلال تعزيز الترحيل الموجه والتكامل والنقل الأقل تلوث عن طريق التمسك بتخفيض التنقل المجبر وتطوير الأنظمة المبتكرة.

التحدي السادس:الحفظ والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية تجريم ن خل التطوير المعرفة والاعتراف بشكل أفضل بتلبية حاجتنا الأكثر أساسية بالإضافة إلى دعم الاقتصاد وتحضير منظمات أكثر تحفظا وابتكارا من الناحية البيئية.

التحدي السابع الصحة العامة: والوقاية وإدارة المخاطر تتحقق من خلال انتباه خاص على نوعية البيئة (الهواء والمياه والتربة والضوضاء)، وعلى انعدام المساواة الاجتماعية المحتملة المتعلقة بذلك.

التحدي الثامن الديموغرافيا والهجرة والضمان الاجتماعي: تتحقق من خلال تحديد الأثر على الاقتصاد وتوازن أنظمة الحماية الاجتماعية، والتمسك بمكافحة كل الاقصاءات الناتجة بشكل

خاص عن العمر والفقير والنقص في التعليم والتدريب، والاعتماد على البعد الثقافي المتعدد للمجتمع الفرنسي.

التحدي التاسع التحديات الدولية : بشأن التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في العالم تتحقق عن طريق دعم الحكم الدولي بغية دمج متطلبات التنمية المستدامة بشكل أفضل ومن خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتأمين الطاقة للبلدان الأكثر حرمانا.

3. التنمية المستدامة، أبعادها وأهدافها

1.3. تعريف التنمية المستدامة:

ظهرت عدة تعاريف للتنمية المستدامة واختلفت معانيها وتشعبت فقد أحصى أحد الخبراء الباحثين بالبنك العالمي أكثر من 20 تعريفا للتنمية المستدامة (Pezzy, 1989, P27) ، فالبعض يرى التنمية المستدامة برؤية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى البعض ان التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، او ربما أسلوبا لإصلاح الأخطاء و تعثرات هذا النموذج في علاقة التنمية بالبيئة وهناك من يتعامل مع التنمية كقضية إدارية وفنية بحثة للتدليل على حاجة المجتمعات الإنسانية المتقدمة و النامية الى إدارة بيئة واعية و تخطيط جديد لاستغلال الموارد دون انهارها. (العجلان، 2009 ، ص 20)

أ. يعرف البنك الدولي التنمية المستدامة : بانها " تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن اتاحة الفرصة التنموية الحالية نفسها للأجيال القادمة، وذلك بضمان ات راس المال الشامل او زيادته المستمرة عبر الزمن، حيث ان راس المال الشامل يتضمن راس مال صناعيا (معدات وطرق... الخ) وبشريا (معرفة ومهارات)، واجتماعيا (علاقات ومؤسسات)، وبيئيا (غابات ومرجانيات). (قاسم، 2010 ، ص 20)

ب. تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : في تقرير بروتلاند لسنة 1987 على أنها: " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الاجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم " (وردم، 2003 ، 185). حسب تعريف بروتلاند لأبد من مساهمة التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في العالم النامي وخلق توازن جديد بين استخدام الموارد في العالم الصناعي وما بين قدرة الطبيعة على التحمل والتجديد وبالتالي عدم الاستمرارية في الانماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال او الجنوب.

ت. يعرف برنامج الامم المتحدة للتنمية (PNU): التنمية المستدامة في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية لعام 1992 بانها " عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية ، التجارية ، الزراعية ، الطاقوية ، الصناعية ، و الضريبية كلها قصد اقامة تنمية اقتصادية ، اجتماعية ، وايكولوجية " (Pnud, 1992). اكتسب مفهوم التنمية المستدامة مزيداً من الصيت البارز إبّان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عُقد في عام 1992 في ريو دي جانيرو في البرازيل. وفي ذلك المؤتمر، أصدرت الحكومات إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (المتحدة، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، 3-14 حزيران/يونيه 1992) ، الذي تضمّن برنامجاً لإجراءات العمل المرغوب في اتخاذها، وهي بقيامها بذلك إنما أكدت أنه " ينبغي للدول أن تتعاون معاً على الترويج لإقامة نظام اقتصادي دولي مساند ومنفتح من شأنه أن يؤدي إلى نمو اقتصادي وتنمية مستدامة في كل البلدان، وذلك من أجل التصدي على نحو أفضل لمشاكل التدهور البيئي " .

ث. عقد مؤتمر قمة الألفية في نيويورك من 6 إلى 8 سبتمبر 2000: أدى إلى اعتماد الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي شكّل الأساس الذي ارتكزت عليه الأهداف الإنمائية للألفية، وهي مجموعة من ثمانية أهداف دولية محدّدة الزمن وثيقة الصلة بالتنمية المستدامة. ج. مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (26 اوت إلى 4 سبتمبر 2002) في جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا: جدّد قادة العالم التزامهم بإعلان الألفية فقد تم تحديد اولويات التنمية المستدامة التي تتركز في مجالات التالية: المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الادارة الرشيدة، التعليم، المعلومات والبحوث، ومن كل ما تم الحديث عنه نعرض تطور مفهوم التنمية في الجدول رقم (01).

2.3 أبعاد التنمية المستدامة:

اهم ما جاءت به التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بحيث لا يمكن النظر الى اي من هذه المكونات الثلاث بشكل منفصل فلا بد من نظرة تحليلية متكاملة لكل من (رابح، 2014-2015 ، ص 66-81):

أ. البعد الاقتصادي: فالنظام المستدام اقتصاديا هو الذي يتمكن من انتاج السلع والخدمات بشكل مستمر مع الحفاظ على الخصائص البيئية كمخزن متجدد دون ان يؤدي ذلك الى حدوث

الاختلالات الاجتماعية الناتجة عن السياسات الاقتصادية. فالنظرة الاقتصادية البيئية تهتم بم
يسمى "الرأسمال الطبيعي" ممثلة في الموارد الطبيعية ذات الأهمية الاقتصادية.
ب. البعد الاجتماعي: الانسان جوهر التنمية وهدفها النهائي لذلك يتم البحث عن الاستدامة
الاجتماعية من خلال تحقيق العدالة في التوزيع وايصال الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم
الى محتاجيها وضرورة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والحصول على المعلومات التي تؤثر
على حياتهم بشفافية ودقة.

ت. البعد البيئي: يتجلى في الحفاظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية تجنب الاستنزاف
الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة وبالتالي حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي والترية
والانظمة البيئية الاخرى التي لا تصنف كموارد اقتصادية. فعلماء البيئة يركزون في مقاربتهم
للتنمية المستدامة على مفهوم "الحدود البيئية" التي تعني للنظام البيئي حدودا لا يمكن
تجاوزها واستنزافها والا ذلك سيؤدي الى التدهور البيئي، وبالتالي التنمية المستدامة تضمن
التفاعل بين النظم الثلاثة وهي النظام البيئي والنظام الاجتماعي والاقتصادي.

2.3 أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة اهداف نلخصها فيما يلي (ناصر، 2010 ، ص 138-140):
أ. زيادة الدخل الوطني: تعتبر زيادة الدخل الوطني من اهم اهداف التنمية المستدامة في الدول
النامية حيث ان الدافع الاساسي الذي يدفع هذه الدول الى احداث تنمية مستدامة يكمن في
فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، والذي يقتضي زيادة الدخل الوطني الحقيقي من
خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية الا ان زيادة الدخل تتوقف على
امكانيات الدولة، فكلما توفرت رؤوس الاموال وكفاءات أكبر كلما أمكن تحقيق نسبة اعلى
للزيادة في الدخل الوطني.

ب. تحسين مستوى المعيشة: يعتبر تحسين مستوى المعيشة من بين الاهداف الهامة التي تسعى
التنمية المستدامة تحقيقها كما ان زيادة الدخل الوطني لا يؤدي بالضرورة الى تحسين مستوى
المعيشة، فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من الصعب تحقيق زيادة
في متوسط نصيب الفرد من الدخل، كما ان عدم عدالة توزيع الدخل سيؤدي الى تحول معظم
الزيادة الى فئات معينة من الافراد دون بقية افراد المجتمع.

ت. تقليل التفاوت في الدخل والثروات: التقليل من التفاوت في الدخل من بين الاهداف الهامة التي تسعى التنمية المستدامة الى تحقيقها، ويندرج ذلك ضمن الابعاد الاجتماعية لعملية التنمية، في هذا المجال تعاني الدول النامية من الفوارق الكبيرة في توزيع الدخل بحيث تملك غالبية افراد المجتمع نسبة ضئيلة من الثروة وتتحصل على نصيب متواضع من الدخل الوطني. ث. ترشيد استخدام الموارد الطبيعية: تعمل التنمية المستدامة على تحسين توعية حياة الانسان لكن ليس على حساب البيئة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعية، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة، ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها.

دعى المجتمع الدولي في سنة 2015 الى الالتزام برؤية مشتركة عن اهداف التنمية المستدامة الى غاية سنة 2030 ، فبغية تحقيق 17 هدفا التي تشمل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية يتطلب الأمر شراكة بين الاقتصاديات المتقدمة والنامية و المؤسسات الدولية و الاهم من كل ذلك ضمان توافر السياسات السليمة وحشد الموارد المالية العامة والخاصة لتحقيق تلك الاهداف التي تتمثل في (الدولي، يونيو 2015 ، ص24-25):

- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- تعميم التعليم الابتدائي؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- تخفيض معدل وفيات الأطفال، تحسين الصحة الأمهات؛
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وغيرها من الأمراض؛
- كفاءة الاستدامة البيئية؛
- إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية؛

3. دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة

التحول نحو الاقتصاد الأخضر بغض النظر عن الطريق الذي سيعتمد عليه سيتيح منافع عديدة، فهو يساهم في تخفيف القلق إزاء توفير الأمن في مجال الغذاء والماء والطاقة، وعلى

نطاقا وسع فهو من شأنه أن يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأهمها:

1.3. الاقتصاد الأخضر وتغير المناخ: حسب الوكالة الدولية للطاقة، فإن الأنماط الحالية لاستهلاك الطاقة ستزيد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون بنسبة 130 في المائة بحلول 2050، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمعدل ستة درجات مئوية، مما يؤدي إلى احتمال حد وتغير لا يمكن إصلاحه في البيئة الطبيعية، وخسائر اقتصادية قد تصل ما بين خمسة وعشرة في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنويا، والاستثمار في الاقتصاد الذي يتميز بقلّة الكربون ونجاعة الموارد هو وسيلة فعالة لمواجهة هذا التحدي.

إن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يرافقه أن نصف الاستثمارات توجه لتغطية نفقات تغيير التكنولوجيات التقليدية بتقنيات سليمة بيئيا (قليلة الكربون)، والاستثمار في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته على أساس النظم الايكولوجية يشكل حلا اقتصاديا أخضر إضافي حيث ستؤثر الانبعاث في زيادة استثمارات 6 " plus-REDD " للحد من الانبعاث وتدني الغابات، والإدارة السليمة المستدامة للغابات وتعزيز الغطاء الغابي. (سمير، ديسمبر 2016، ص 442)

2.3. الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والإنتاج المستدام. ممارسات الإنتاج والاستهلاك المستدام تعتبر من أهم تحديات الاقتصاد الأخضر فالإنتاج المستدام يحد من استخدام وبالتالي نفاذ الموارد ويفرز قدر أقل من التلوث، فتشجيع الطلب على منتجات تتسم بمزيد من الاستدامة (عبر الترويج للاستهلاك المستدام) يستطيع أن يوجد أسواقا جديدة للأعمال.

3.3. الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر للدول الأفريقية: يركز الاقتصاد الأخضر على 10 قطاعات اقتصادية رئيسية باعتبارها رائدة للاتجاهات المميزة للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك زيادة الرفاهية والمساواة الاجتماعية بين البشر، وتقليل المخاطر البيئية، والندرة الأيكولوجية، تخضير الاقتصاد، وفي كثير من هذه القطاعات، يمكنه أن يولد نتائج إيجابية ومتناغمة لزيادة الثراء، والنمو في مجالات المخرجات الاقتصادية، وتوفير الوظائف الجيدة، وتقليل الفقر، وتوجد مثل هذه الفرص بوفرة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الموارد، وهي تشمل كفاءة الطاقة في الصناعة والإسكان، وكفاءة استخدام المواد في الصناعة، وتحسين إدارة المخلفات.

4.3. الاقتصاد الأخضر يدرك قيمة رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه:

إن الاقتصاد الأخضر لا يقر بقيمة رأس المال الطبيعي ويبينها - كأحد عوامل رفاهية البشر، وتزويد بيوت الفقراء بالقوت، وكمصدر للوظائف الجيدة - ولكنه يستثمر فيها رأس المال الطبيعي هذا ويبنيه لإحراز تقدم اقتصادي مستدام. إن الحد من إزالة الغابات، وزيادة استعادة الغابات له جدوى اقتصادية واضحة في حد ذاته، وتقوم الغابات بخدمات بيئية لا يمكن الاستعاضة عنها في أغلب الأوقات، فهي تؤوي 80% من الأجناس التي تعيش على سطح الأرض، وتوفر القدرة على البقاء للزراعة، والصحة، وغيرها من القطاعات التي تعتمد على النواحي البيولوجية، لذا يمكن لتقليل من عمليات إزالة الغابات فيكون استثماراً جيداً: فقد قيّرت فوائد تنظيم الطقس المتوقعة من جراء خفض إزالة الغابات إلى النصف بثلاثة أضعاف تكلفة ذلك الخفض.

5.3. الاقتصاد الأخضر محوري لإزالة الفقر: يعد الفقر أكثر صور انعدام العدالة الاجتماعية وضوحاً، لما له من علاقة بعدم تساوي فرص التعليم، والرعاية الصحية، وتوفر القروض، وفرص الدخل، وتأمين حقوق الملكية. ومن الخصائص الرئيسة للاقتصاد الأخضر أن هي سعى إلى توفير الفرص المتنوعة للتنمية الاقتصادية والتخلص من الفقر دون استنفاد الأصول الطبيعية للدولة. ويعتبر هذا ضروريا بصورة خاصة في الدول منخفضة الدخل، حيث تمثل سلع وخدمات النظام الإيكولوجي أحد أكبر مكونات سبل الرزق للمجتمعات الريفية الفقيرة، وحيث توفر النظم الإيكولوجية وخدماتها شبكة أمان تحمي من الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية. إن زيادة الاستثمار في الأصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء لكسب معيشتهم، تجعل التحرك نحو الاقتصاد الأخضر يحسن المعيشة في الكثير من المناطق منخفضة الدخل. وعلى الرغم من بعض الصعوبات التي تواجه تطبيقه. (رحمة، ص 250)

4. الاقتصاد الأخضر وأثره على استراتيجية مصر للتنمية المستدامة بحلول 2030

سنحاول عرض تجارب بعض الدول التي حققت تنمية مستدامة من خلال استراتيجيات مميزة وخاصة بها، أيضا حسن استخدامها للموارد التي بحوزتها من موارد تخدم البيئة، وعلى نهج هذه الدول التي حققت التنمية حاولت مصر الاستفادة من تجارب هذه الدول لتحقيق التنمية المستدامة لها 2030، وذلك لصالح الأجيال القادمة. سوف نتطرق الي عرض استراتيجية مصر في تحقيق التنمية المستدامة لها 2030 من خلال جهودها في مجالي الطاقة والبيئة موضحا

استخدامات مصر واستفادتها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح كمصادر للطاقات الصديقة للبيئة.

1.4. استراتيجية مصر في مجال الطاقة والبيئة في إطار التنمية المستدامة: تعد الطاقة من العناصر الهامة لتحقيق التنمية المستدامة، إذا تشكل امداداتها عاملا اساسيا في دفع عجلة الانتاج وتحقيق الاستقرار والنمو، مما يوفر فرص العمل ويعمل علي تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر، لذا فإننا بصدد إدراك التحديات العالمية التي تواجه القضايا الرئيسية المتعلقة بمجال الطاقة والبيئة، ومنها:

- توفير الطاقة لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، تغيير انماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة والتي تتسبب في إهدار الموارد الطبيعية وحدوث التلوث الذي يهدد البيئة.
- الحد من التأثيرات السلبية لاستخدامات الطاقة علي الغلاف الجوي؛
- تحقيق العدالة بين سكان الريف والحضر في إمدادهم بالطاقة؛
- توفير مصادر بديلة للطاقة يمكن الاعتماد عليها؛

إن تعزيز برامج الطاقة بغرض انتشارها بشكل مقبول اجتماعيا وبيئيا هو احد الدعائم الاساسية لتحقيق أهداف الألفية الثالثة، والتي اقترتها الامم المتحدة ووقعت عليها مصر ضمن دول العالم والتي بمقتضاها يجب الحكومات اتخاذ اجراءات وترتيبات لتنوع مصادر الطاقة مع مراعاة الحفاظ علي البيئة وزيادة امداداتها للمناطق المختلفة ، واستنادا الي التقدم العلمي والتقني لمعدات ونظم الطاقة فهناك اهمية لرفع كفاءة العمليات المرتبطة بإنتاج واستخدام الطاقة وبخاصه الطاقة الكهربائية ودمج قضايا تحسين كفاءتها وترشيد استهلاكها وتشجيع نقل التقنيات الأعلى كفاءة في استخدام الطاقة ودعم تصنيعها في اطار برامج التعاون الدولي، بالإضافة لنشر الوعي العام حول امكانيات ترشيد استهلاك الطاقة في المرحلة الاستخدام.

2.4. فجوة الطاقة بمصر (htt3): بيانات النشرة المعلوماتية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر عن سبتمبر 2016 توضح حجم الفجوة على مدار شهور العام المالي 2015-2016، حيث بلغت كميات الإنتاج من النفط والغاز خلال هذا العام 66.6 مليون طن، بينما وصلت معدلات الاستهلاك الي 75.7 مليون طن، بما يعني وجود فجوة قدرها 9.1 ملايين طن بنهاية العام. فاتورة مصر من الوقود المستورد انخفضت في الفترة الاخيرة مع هبوط اسعار النفط

(رويترز) وكانت الفجوة السلبية في الطاقة بمصر في يوليو 2015 تبلغ 477 الف طن من النفط والغاز، لكنها وصلت في يوليو 2016 الي 1.19 مليون طن، وذلك علي الرغم من تراجع الناتج المحلي الاجمالي في الربعين الثالث والرابع من عام 2015-2016، وعلي صعيد الغاز الطبيعي، تراجع الانتاج المصري منه الي 2.6 مليون طن في يوليو 2016 بعد أن كان 2.8 في يوليو 2015، وفي الوقت الذي يتراجع فيه الانتاج بين شهري المقارنة نجد ان الاستهلاك يتخذ الاتجاه العكسي، حيث تزيد المعدلات بشكل واضح ، فاستهلاك الغاز الطبيعي كان في جويلية 2015 نحو 3.08 مليون طن ، وارتفع في يوليو 2016 الي 3.4 ملايين طن وإذا كانت معدلات انتاج النفط المصري قد شهدت ارتفاعا طفيفا فان الفجوة بين الانتاج والاستهلاك لم تنسد بهذه الزيادة ، ففي يوليو 2015 بلغ انتاج مصر من النفط 2.07 مليون طن ، ووصل في يوليو 2014 الي 2.9 مليون طن، لكن الاستهلاك في شهري المقارنة كان متقاربا عند 3.2 ملايين طن .ومن المؤشرات السلبية لفجوة الطاقة في مصر أن الفجوة تتزايد علي الرغم من تراجع العديد من الانشطة الاقتصادية الرئيسية، فحسب بيانات النشرة نفسها الصادرة عن جهاز الاحصاء المصري، فان قطاعي السياحة والصناعات التحويلية تراجعوا عن معدلات عام 2014-2015.

- 3.4. إستراتيجية مصر في قطاعي الطاقة والبيئة؛ وتشمل التوجهات الرئيسية ما يلي (واخرون) :
- زيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية المتاحة للطاقة؛
 - الحفاظ على المصادر المحدودة للطاقة، وتعزيز الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الهيدروجين المستمدة من مياه البحار والذي من المنتظر تطوير تكنولوجياته في خلال العقدين القادمين؛
 - تطوير السياسات للاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة المستنفدة (الوقود الاحفوري)، خاصة تشريعات وآليات تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وحوافز الاستثمار والنظم الضريبية المشجعة على إقامة تلك المشروعات؛
 - التوجه القومي نحو تغير نمط الحياة والسلوك الاستهلاكي ترشيديا لاستخدام الطاقة، من خلال التوعية العامة وتنمية مهارات الفنيين لتتلاقى عدم الكفاءة، هذا بالإضافة الي رفع القدرات الإدارية ووضع اساس لنظام معلوماتي حول كفاءة الطاقة.

- التعاون مع القطاعات التصنيع والزراعة والنقل والقطاع المنزلي والتجاري (خاصة فيما يتعلق بأنظمة التكييف والتبريد والطهي والإنارة، وأنظمة المحركات، ونظم تحويل الطاقة وامتدادها) من اجل بلوغ المعايير القياسية لاستخدام الطاقة وترشيدها؛
4- الحد من التأثيرات البيئية من قطاع الطاقة على البيئة من خلال (http):
-تقييم التأثيرات البيئية كأساس لدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات إنشاء محطات توليد الكهرباء الجديدة؛

-توفير الأوضاع البيئية بمحطات التوليد القديمة تطبيق برامج مراقبة جودة الهواء والمياه؛

- توفير إمكانيات معالجة مياه الصرف الصناعي بمحطات التوليد؛

- تطبيق تكنولوجيا الهندسة الحديثة لتطوير نظم حرق الوقود بمحطات توليد الكهرباء القائمة، وتعميم استخدام المحارق منخفضة تكوين اكاسيد النيتروجين؛ من ضمن استراتيجية مصر في الطاقة هو الاتجاه نحو الطاقات الجديدة والمتجددة لتوليد الطاقة والكهرباء حفاظا على البيئة والموارد غير المتجددة من النضوب لذلك تتجه نحو استخدام الطاقة المتجددة.

6. الأسباب التي تدفع الجزائر لتبني الاقتصاد الأخضر

من اهم الأسباب التي تدفع الجزائر الى الاهتمام بالاقتصاد الأخضر ما يلي (زاوي ، ص 97-98):

1-المشكلات البيئية : ان الواقع البيئي في الجزائر لا يختلف عما هي عليه باقي دول العالم حاليا، فإلى جانب المشكلات البيئية ذات الطابع العالمي مثل (الاحتباس الحراري، تغير المناخ...)، بالإضافة الى مشكلات ذات طابع وطني منها استنزاف الأراضي وتدهورها، محدودية المياه العذبة وتلوثها، النفايات الصلبة، تآكل التنوع البيولوجي وتلوث الهواء. (براهيمي، 2013 ، ص 99-100)
2-فشل سياسة النمو غير متوازن وغير مستقيم:لقد فشلت سياسات التنمية التي اعتمدت عليها الجزائر (النمو غير المتوازن المبني على الصناعات الثقيلة في السبعينات ثم الانتقال للاعتماد الكلي على الريع البترولي في تحقيق اهداف التنمية، مع استمرار ضمن دول العالم الثالث دون القدرة على الوصول الى مصاف الدول المتقدمة.

3-المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجزائر: شهدت الجزائر ابتداء من سنة 2014 انهيار أسعار البترول الذي أثر بشكل كبير على الاقتصاد وتحقيق الخزينة حالة العجز، ولجوؤها الى الاستدانة من بنك الجزائر من خلال تعديل في قانون النقد والقرض في اجل 05 سنوات، الامر الذي افضى الى ارتفاع التضخم، وانخفاض القدرة الشرائية وبالتالي وقوع امام التحديات

الاجتماعية واتجاه نحو رفع الدعم، وبالتالي كمحاولة للتغطية عن عجز عن تسيير المالية العامة واموال العمومية تم استحداث بما يعرف بالتمويل غير التقليدي.

4-الدراسات التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة: اثبت ان تطبيق الاقتصاد الأخضر يعود بنتائج إيجابية بصفة عامة على جميع القطاعات، ومواجهة التحديات البيئية وتحفيز النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة وضمان الحياة الكريمة.

7. امكانيات تحول الجزائر إلى الاقتصاد الأخضر

يمكن حصر إمكانيات التحول إلى الاقتصاد الأخضر بالنسبة للجزائر في الإطار البيئي حيث تربع الجزائر على مساحة قدرها 44.8 مليون هكتار من الأراضي والمياه المنتجة، وهي موزعة بين 1.5 مليون هكتار من الغابات، و8.4 مليون من الأراضي الزراعية و32.9 مليون هكتار من المراعي، و1.1 مليون هكتار للدعم البنية التحتية في البلاد، بالإضافة إلى امتلاكها 1 مليون هكتار من الجرف القاري والمياه الداخلية لدعم مصائد الأسماك.

اما من جانب الإطار القانوني فقد اهتمت الجزائر على غرار باقي دول العالم بإقامة إطار قانوني يحاول الموازنة بين حماية البيئة وتحقيق التنمية، وقد اتخذت جملة من الإجراءات أهمها:

- استحداث اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974؛

-قانون 03-83 المتعلق بحماية البيئة؛

-المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛

-المخطط المحلي لأجندة 21 سنة 2001؛

-القانون الخاص بتسيير النقابات ومراقبتها وازالتها سنة 2001؛

-القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو؛

-القانون الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة سنة 2001.

اما من ناحية الاقتصادية فقد تم استحداث الأدوات الاقتصادية والمالية من اجل الحفاظ على البيئة من خلال الضرائب والرسوم البيئية. تشير الحكومة الى ان التنمية المستدامة تشكل بعدا يوجه مجموعة الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني للتهيئة الاقليمية، وفق دراسة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة في الجزائر، يمكن خلق 1.400.000 فرصة عمل في قطاع الاقتصاد الأخضر بين 2011 و2025، مقارنة مع 273.000 فرصة عمل كانت موجودة عام 2010 في مجالات العمل المرتبطة بالبيئة، ومنها على سبيل المثال إعادة تدوير النفايات والطاقات المتجددة، وتشير

الحكومة بوضوح، في وثيقة تعرض أهداف «المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية»، إلى أن التنمية المستدامة تشكل بعداً يوجه مجموعة الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الحديث عن التنمية المستدامة يعني الحديث عن الاقتصاد الأخضر. (htt5)

يقوم الخطّ التّوجيهي الأول الذي وضعه القانون، وهو استدامة الموارد، على ثلاثة برامج عمل إقليمية تفيد الاقتصاد الأخضر، وهي: استدامة الموارد المائية، المحافظة على التربة ومكافحة التصحر، حماية النظم الإيكولوجية. وقد ترجم تطبيق المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية بعدد من الإجراءات العامة التي تندرج في إطار الاقتصاد الأخضر. فصدر عدد كبير من القوانين والأنظمة التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية وتثمينها. وأنشئت مؤسسات عامة مهمتها المساعدة على تصور سياسات للتنمية المستدامة وتطبيقها. فتأسس المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والمركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، والمركز الوطني للتدريب البيئي، والمركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، وشبكة رصد نوعية الهواء. أما في مجال المياه، فتم إنشاء وكالة الحوض المائي، والمكتب الوطني للصرف الصحي، والمكتب الوطني للري والصرف، والشركة الجزائرية للمياه الصالحة للشرب. ومن المتوقع أن تبلغ المساحات الزراعية المجهزة بتقنيات الري الموفرة للمياه 997 ألف هكتار سنة 2014، بعد أن كانت 350 ألف هكتار عام 2011. وقدمت مساعدات لمشاريع تنمية الطاقات المتجددة والاستثمارات العامة فيها. ويجري إنشاء مصنع للوحدات الفوتوفولطية خلال الفترة 2011 . 2014، ومصنع لسخانات المياه بالطاقة الشمسية، وحقل لطاقة الرياح في منطقة أدرار بقدرة 10 ميغاواط تقريباً، ومحطتين للطاقة الشمسية المركزة في الواد وبني عباس قدرة كل منهما 150 ميغاواط، وتزويد بعض القرى وتجهيزات الضخ في الجنوب الكبير والمرتفعات بطاقة شمسية فوتوفولطية. ويتوقع البرنامج الجزائري لتنمية الطاقات المتجددة تأمين 40 في المئة من الاستهلاك المحلي للكهرباء من مصادر متجددة سنة 2030.

الجدول رقم (01): تطور مفهوم التنمية المستدامة منذ نهاية الحرب العالمية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية الى منتصف ستينات القرن الماضي	التنمية = النمو الاقتصادي
2	من منتصف ستينات الى منتصف سبعينات القرن الماضي	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل .
3	منتصف السبعينات الى منتصف الثمانينات القرن الماضي	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
4	منذ قمة الارض سنة 1992	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابوزنط " التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها"، بتصرف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 286-287.

8. خاتمة:

لقد حاز مفهوم الاقتصاد الأخضر على اهتمام الدولي والوطني نتيجة اعتباره أداة لتحقيق التنمية المستدامة، وتوجه الدول كمصر و الجزائر لتبني الاستراتيجيات للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ، فالجزائر بعد الازمة سنة 2014 والمشكلات البيئية التي تعاني منها، اضحى الاقتصاد الأخضر الخيار الاستراتيجي للخروج من انعكاسات تقلبات أسعار البترول والغاز الطبيعي، لذلك فان التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر بوجود اطار البيئي والقانوني والاقتصادي لابد من تطوير ابتكارات بيئية وإنشاء أسواق جديدة، حيث يعمل الاقتصاد الأخضر عبر الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة.

9. قائمة المراجع

الأمم المتحدة. (2011). برنامج الأمم المتحدة للبيئة. نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

الأمم المتحدة. (3-14 حزيران/يونيه 1992). تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ريو دي جانيرو،: المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار 1، المرفق الأول.

باتر محمد على وردم. (2003). "العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة". الأردن: الاهلية للنشر والتوزيع.

بلقاسم رابح. (2014-2015). "متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. بومرداس: جامعة أحمد بوقرة.

بلهادف رحمة. "الاستثمار في الطاقات المتجددة خيار استراتيجي للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في إطار الاستغلال المستدام للنفط العربي".

ساندي صبري أبو السعد وآخرون. (بلا تاريخ). "الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر". المركز الديمقراطي العربي.

سليمان البدراني. (16، 8، 2012). التخطيط الإنمائي والاقتصاد الأخضر في المغرب العربي. تاريخ الاسترداد 04، 2019، من جريدة الوسط:

<http://www.alwasatnews.com/news/695032.html>

شرف براهيمي. (2013). البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001-2011). مجلة الباحث، العدد 12، .

صندوق النقد الدولي. (يونيو 2015). التمويل والتنمية. مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، يونيو 2015، العدد 52، الرقم 2.

عايد راضي خنفر. (2014). الاقتصاد البيئي - الاقتصاد الأخضر. مجلة أسيوط للدراسات البيئية العدد 39.

علي خنفر، عبد الرزاق بن زاوي. (بلا تاريخ). "الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول". مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الثالث، .

قحام وهيبة، شروق سمير. (ديسمبر 2016). "الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل - مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس.

البربري وآخرون. (2، 7، 2017). الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر. تاريخ الاسترداد 3، 2019، من المركز الديمقراطي

العربي: <http://democraticac.de/?p=47167>

مراد ناصر. (2010). "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر". مجله التواصل، عدد 26 .
مصطفى قاسم. (2010). إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية. مصر:
الطبعة الثانية، الدار الجامعية.
نورة بنت عبد الله العجلان. (2009). "الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة وأثرها على الزراعة
في المملكة العربية السعودية"، الجمعية الجغرافية السعودية، المملكة العربية
السعودية .

(s.d.). *developpement durable*. Récupéré sur gov.fr:
www.developpementdurable.gov.fr/sn dd
Pezzy, J. (1989). Economies analysis of sustainable growth and
sustainable development" environment working paper N°15. *banque
mondial* .
Pnud. (1992). *rapport mondial sur le développement humain*.